

Distr.: General
30 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من اتحاد الأمم الهندية في ساسكاتشوان، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180113 160113 12-62308X (A)



بيان

تتألف اللجنة النسائية للأمم الأولى في ساسكاتشوان من نساء الأمم الأولى اللاتي انتخبن كرئيسات أو مستشارات لأمة من الأمم الأولى البالغ عددها ٧٤ أمة في ساسكاتشوان بكندا. كما تتمتع هؤلاء الرئيسات بعضوية الجمعية التشريعية لاتحاد رؤساء الأمم الهندية في ساسكاتشوان. ويعترف جميع الرؤساء في ساسكاتشوان باللجنة النسائية بوصفها الصوت السياسي للنهوض بحقوق نساء واطفال الأمم الأولى وهي تلتزم بتحسين نوعية حياة نساء الأمم الأولى واطفالها وعائلاتها.

ويتمثل القصد من هذا البيان في طرح مأساة استعمار الأمم الأولى وقمع نسائها وفتياتها وإدماجهن وترحيلهن من مواطنهن الأصلية وتوضيح ضرورة اتخاذ حكومة كندا وحكومات الأمم الأولى والأمم المتحدة إجراءات فورية في هذا الشأن. ويُستخدم مصطلح “الأمم الأولى” و “الشعوب الأصلية” بالتبادل معاً في هذا البيان عند الإشارة إلى الشعوب الأولى في أمريكا الشمالية. ويُستخدم مصطلح “السكان الأصليين” عندما تشير الدراسات الإحصائية والدراسات الأخرى إلى نساء واطفال الأمم الأولى والمهجرين والإنويت.

وعلى مر التاريخ، شغلت نساء الأمم الأولى مناصب ذات سلطة تتمتع بنفوذ شديد وشاركن بنشاط في مسائل الحكم والأراضي والممتلكات. وتولت نساء الأمم الأولى أدواراً ومسؤوليات فريدة داخل أمتها وفيما يتعلق بالخلق. وتباينت هذه الأدوار والمسؤوليات فيما بين الأمم المختلفة إلا أنه كان هناك عامل مشترك بينها - وهو احترام المرأة وتقديرها وتكريمها واعتبارها كائناً بشرياً مقدساً.

وأدى الاستعمار في كندا إلى ترحيل الأمم الأولى ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً من مواطنها الأصلية. وتغير دور المرأة تغييراً شديداً بعد سن قانون الهنود، وهو جزء من تشريعات الحكومة الاتحادية يُعترف بأنه يعمل على إدماج الهنود ويتسم بالعنصرية وبطابع الإبادة الجماعية. ومنذ ما يزيد عن قرن من الزمان، شمل قانون الهنود قواعد عضوية تمييزية، تستبعد المرأة من عملية الحكم، حيث لا يُسمح سوى للذكور بالتصويت أو بأن يصبحوا قادة منتخبين، وحظر إقامة احتفالات الأمم الأولى، وأدى إلى فرض الالتحاق بمدارس داخلية في جميع أنحاء كندا. وقد أدت المدارس الداخلية إلى فصل عرى الروابط الأسرية وضمحلل أدوار الآباء والأمهات التقليدية اضمحلالاً شديداً. وقد أرسل وكلاء هنود إلى المجتمعات المحلية للأمم الأولى ومارسوا سلطات مطلقة على جميع جوانب الحياة في المحميات طوال عقود. وقد أفضى قانون الهنود القمعي الذي قام بإنفاذه وكلاء هنود، جنباً إلى جنب مع إساءة معاملة الأطفال على نطاق واسع في المدارس الداخلية، إلى التدهور

الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمعات المحلية للأمم الأولى. وأدى الانهيار الاجتماعي إلى تدمير الأسر عن طريق ممارسة العنف المباشر، بما في ذلك العنف الجاني. وتُشاهد أوضح المؤشرات على أثر الاستعمار والقمع والإدماج في وجود أعداد كبيرة من المفقودات والقتلى من نساء الشعوب الأصلية في كندا، إلى جانب وجود عدد غير متناسب من الأطفال الذين يودعون في دور الرعاية، والنساء اللاتي يُمارسن تجارة الجنس، ونزيلات المرافق الإصلاحية.

وتعرض الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الحالية صورة خطيرة تصاحبها نتائج مدهلة، بما في ذلك الكفاح المستمر الذي تواجهه المرأة والطفل على النحو المبين أدناه:

- عدد الضحايا من نساء السكان الأصليين يناهز ثلاثة أضعاف عدد الضحايا من نساء السكان غير الأصليين. وقد أصدرت "إحصاءات كندا" تقريراً في عام ٢٠١١ عن الضحايا من نساء السكان الأصليين في كندا، فوجد أنه في عام ٢٠٠٩، ذكر ما يقرب من ٦٧ ٠٠٠ امرأة، أي ١٣ في المائة من مجموع عدد النساء البالغة أعمارهن ١٥ عاماً أو أكثر، أنهن وقعن ضحايا لأعمال عنيفة. ومن الأرجح أن يكون عدد النساء من السكان الأصليين اللاتي يبلغن عن وقوعهن ضحايا لجريمة عنيفة ما يقرب من ثلاثة أضعاف النساء من السكان غير الأصليين اللاتي يبلغن عن ذلك. وهذا صحيح بغض النظر عما إذا كان العنف يُمارس بين غرباء أو معارف، أو في إطار العلاقة الزوجية.
- أغلبية الضحايا من الإناث من السكان الأصليين دون سن الخامسة والثلاثين. وتشير دراسة "إحصاءات كندا" لعام ٢٠٠٩ إلى أن الكثير من ضحايا الجريمة من إناث السكان الأصليين صغيرات السن نسبياً. وتمثل النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و ٣٤ سنة ما يقرب من ثلثي (٦٣ في المائة) الضحايا الإناث من السكان الأصليين، في حين أنهن يمثلن ما يقل قليلاً عن نصف (٤٧ في المائة) مجموع الإناث من السكان الأصليين اللاتي تبلغ أعمارهن ١٥ عاماً أو أكثر. وبالمثل، أبلغت رابطة نساء الشعوب الأصلية لكندا أن أعمار ٧٧ في المائة من النساء والفتيات المفقودات والقتلى من السكان الأصليين في ساسكاتشوان تقل عن ٣١ سنة، مقابل ٥٥ سنة على الصعيد الوطني.
- هناك نسبة عالية من النساء والفتيات في عداد المفقودين في ساسكاتشوان. وفي عام ٢٠١٠، تمكنت رابطة نساء الشعوب الأصلية لكندا من أن تحدد، عن طريق قاعدة بياناتها المعنونة شقيقات الروح، ٦١ امرأة وفاتة من السكان الأصليين مفقودات أو

قتلى في ساسكاتشوان، مما يمثل ما يزيد قليلا عن ١٠ في المائة من هذه الحالات على الصعيد الوطني.

- وفي ساسكاتشوان، ٩٦ في المائة من النساء المفقودات والقتلى هن من الأمهات. وتشير المعلومات عن النساء المفقودات والقتلى التي جمعتها رابطة نساء الشعوب الأصلية لكندا إلى أن ما يقرب من جميع النساء المفقودات والقتلى في ساسكاتشوان - ٩٦ في المائة منهن - هن أمهات.

- وقد أودع عدد غير متناسب من أطفال الأمم الأولى في دور للرعاية. ويعيش ما يقرب من ٦٧٥ ١٦ طفلا من أطفال الأمم الأولى في ساسكاتشوان في فقر، مما يمثل ٤٠ في المائة من مجموع عدد أطفال الأمم الأولى في المقاطعة. كما أبلغ المدافع عن الأطفال والشباب في ساسكاتشوان عن أن ٦٣ في المائة من الأطفال الذين أودعوا في دور للرعاية، في إطار مركز خدمة الساسكاتون في كندا وحده، هم من أطفال الأمم الأولى.

- ويؤدي استغلال المرأة من السكان الأصليين إلى العنف. وتشير البيانات التي جمعتها رابطة نساء الشعوب الأصلية لكندا في ساسكاتشوان إلى أن نسبة النساء والفتيات اللاتي تعرضن للقتل على يد "زبون دعارة" أو شخص أقمن معه علاقة جنائية تبلغ أربعة أضعاف المتوسط الوطني (٨ في المائة مقابل ٢ في المائة). ولدى عرض رابطة نساء الشعوب الأصلية لكندا هذه البيانات، ذكرت بوضوح أن النساء اللاتي يمارسن البغاء يعانين من ضعف بالغ ويتعرضن لمستويات عالية من العنف؛ وأكدت الدراسة أن البغاء ليس سببا للعنف، وإنما يُجبر العديد من النساء على ممارسة البغاء في إطار خيارات محدودة وبعد أن يتعرضن لأشكال متعددة من الصدمات والعنف.

وقد حظيت أزمة النساء المفقودات والقتلى في كندا باهتمام شديد من وسائل الإعلام يرجع، في جزء كبير منه، إلى أنشطة حركات القواعد الشعبية بقيادة رابطة نساء الشعوب الأصلية لكندا، والدعم الذي قدمته منظمات شتى في جميع أنحاء البلد، واللجنة النسائية للأمم الأولى في ساسكاتشوان. ولا مجال للشك في أن هذه القضية تُلحق آثارا مدمرة بالنساء والأطفال والأسر والمجتمعات المحلية بأكملها. وهي تبين أحد أكثر الآثار تطرفا للاستعمار والقمع وجهود الإدماج. ويجب أن تعترف كندا بالعنف المنهجي والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها حكومات متعاقبة ضد شعب الأمم الأولى ويجب أن

تفهم مسؤولياتها الحالية وأن تقر بها وبالأثر الذي ما زال يترتب على هذه السياسات والإجراءات فيما يتعلق بشعب الأمم الأولى، وخاصة النساء والأطفال.

وتنص المادة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على أنه على الدول أن تتشاور وتتعاون بحسن نية مع الشعوب الأصلية المعنية من خلال المؤسسات التي تمثلها للحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة وذلك قبل اتخاذ وتنفيذ أي تدابير تشريعية أو إدارية يمكن أن تمسها.

وما زالت حكومة كندا تفرض تغييرات تشريعية وتغييرات في السياسات بشأن شعب الأمم الأولى في انتهاك مباشر للمادة ١٩ من الإعلان، بما في ذلك مشروع القانون S-2، قانون منازل الأسر في المحميات والمصالح أو الحقوق الزوجية، وأحكام وضع "الهنود" في قانون الهنود. وما زالت حكومة كندا تفرض تعريفا قانونيا "للهندي" على جميع أفراد شعب الأمم الأولى، كما كان عليه الحال منذ خمسينات القرن التاسع عشر؛ وكما حدث مؤخرا في عام ٢٠١١. وبسبب أحكام وضع الهنود في قانون الهنود، تطلب الحكومة الاتحادية الكشف عن وضع الوالدين. وكندا هي وحدها التي يلزم فيها تحديد الأبوة من أجل ضمان الوفاء بحقوق الطفل. ومن شأن إجبار المرأة على تحديد والد طفلها وإرغامه على الحضور لتوقيع وثائق الميلاد من أجل الحفاظ على وضع "الهندي" للطفل أن يديم العنف ضد المرأة، خاصة نظرا لارتفاع معدل حالات العنف الزوجي ضد نساء الأمم الأولى. وتعرض حقوق العديد من أطفال الأمم الأولى لأهملات عازبات للخطر بسبب هذه الأحكام في التشريعات. وتحمل حكومة كندا واجب تصحيح الأخطاء التي أرتكبت بسبب الهندسة الاجتماعية والتشريعات الضارة، بدلا من أن تعمل على إدامتها.

وفي الختام، يود اتحاد الأمم الهندية في ساسكاتشوان أن يقدم التوصيات التالية باسم اللجنة النسائية للأمم الأولى في ساسكاتشوان فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة والفتاة:

١ - أن تقدم حكومة كندا الموارد لحكومات الأمم الأولى والمنظمات التي تمثلها لإشراك مجتمعاتها وشعوبها المعنية لغرض وضع قانون مواطنة الأمم الأولى الذي يلبي احتياجات الأمم الأولى من أجل السيطرة على مواطنتها كحق أصيل في تقرير المصير.

٢ - أن تقدم حكومة كندا الموارد لحكومات الأمم الأولى والمنظمات التي تمثلها لتمكينها من وضع استراتيجيات وخطط عمل شاملة تهدف إلى منع العنف ضد المرأة والفتاة في المجتمعات المحلية للأمم الأولى والمناطق الحضرية.

- ٣ - وعلاوة على ذلك، أن تتخذ حكومة كندا أي إجراءات فيما يتعلق بعضوية نساء وفتيات الأمم الأولى ومواطنتهن وإنهاء العنف ضدهن وذلك في إطار المعالم التي حددتها المادة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.
- ٤ - أن يُجرى تحقيق بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن العنف ضد المرأة والفتاة من الشعوب الأصلية في كندا، نظرا لأنه قد ارتُكبت وما زالت تُرتكب انتهاكات خطيرة في هذا الشأن.
-